Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمخضت جهود التى بدها علماء الحديث لرعاية الحديث وصيانته، عن وضع قواعد وقوانين وشروط لابد من توافرها فى الحديث المقبول، حتى يتميز صحيح الحديث من ضعيفه، وحتى يمكن تصنيف الصحيح فى درجات، والحسن فى درجات، والضعيف فى أنواع. وذلك منعًا للخلط أو الدس وتمكينًا من معرفة الحديث الصحيح أو الحسن أو الضعيف.

و لم يقف العلماء عند حد ما أشرنا إليه سابقًا فيما يتعلق بالإسناد، ودراسة رجال الرواية، وطرق نقل الحديث، مع دراسة مستفيضة لكل هذه الأمور، وإنما جاء العلماء بما يسمى بمصطلح الحديث أو قوانين الحديث أو الشروط الواجب توافرها، والتى عند تطبيقها.. نحصل على الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف. لمعرفة المقبول من المردود.

وهكذا يقيّض الله سبحانه وتعالى للحديث الشريف مجتهدين، مفكرين، علماء، يميّزون بين صحيح الحديث من سقيمه.

وتلك العناية الشديدة من المسلمين فى حفظ الدين لم تُعرف فى تاريخ البشرية من قبل أو من بعد، إذ يتبعون أسلوبًا وقانونًا صارمًا يلتزمون به فى تمحيص الحديث ونقده، وتحكيم العقل، والتاريخ، والنظر، و لم يكن سهلاً أن يقبل العلماء حديثًا ما لم تتوافر فيه الشروط اللازمة.

وعندما ظهر ما يسمى بمصطلح الحديث - كما قلنا - كان أول من صنف فيه .. «القاضى أبو محمد الرامهرمزى فى كتابه "المحدّث الفاضل"، ثم "الحاكم أبو عبد الله النيسابورى"،... ثم جاء "القاضى عياض"، فألّف كتابه "الإلماع"، وعشرات من الكتب المؤلفة فى هذا الفن الخطير..»[1].

---

[1] ابن قيم الجوزيه : المنار المنيف فى الصحيح والضعيف، ص ٩.